Journal Of the Iraqia University (75-2) January (2026)
ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

الإنفاق العام وتأثيره على التنمية المستدامة

م.د. جين ياسر حسين
كلية التربية للبنات / جامعة الشطرة

Public Expenditure and Its Impact on Sustainable Development

Dr. Jean Yaser Husain
jean.yasir@shu.edu.iq

الملخص

يعد الإنفاق العام أحد الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الحكومات لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية وحماية البيئة وتعتمد فعالية الإنفاق العام على مدى توجيهه نحو القطاعات التي تحقق الاستدامة على المدى الطويل، مثل التعليم، والصحة، والبنية التحتية، والطاقة المتجددة، مع ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة.تلعب الأطر الدستورية والقانونية دوراً محورياً في تحديد آليات الإنفاق العام وتوجيهه بما يحقق أهداف التنمية المستدامة، إذ تساهم التشريعات البيئية والاقتصادية والاجتماعية في وضع أسس قانونية تعزز الاستدامة وتحمي الموارد الطبيعية كما أن دور السلطات العامة، لا سيما السلطتين التشريعية والتنفيذية، يتمثل في وضع السياسات المالية واتخاذ التدابير المناسبة لضمان الاستخدام العادل والفعال للإنفاق العام بما يخدم مصالح المجتمع ككل. يمثل الاستثمار في القطاعات الحيوية عاملاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يسهم الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة في تحسين رأس المال البشري، مما يعزز الإنتاجية ويحقق تنمية اقتصادية طويلة الأمد كما أن توجيه الموارد نحو المشروعات البيئية، مثل الطاقة النظيفة وإدارة الموارد الطبيعية، يساعد في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، مما يضمن استدامة الموارد للأجيال القادمة. الكلمات المفتاحية :(الإنفاق العام , التنمية المستدامة , العدالة الاجتماعية , الطاقة المتجددة , رأس المال البشري)

Abstract

Public spending is one of the main tools used by governments to achieve sustainable development, as it contributes to enhancing economic growth, achieving social justice, and protecting the environment. The effectiveness of public spending depends on the extent to which it is directed towards sectors that achieve long-term sustainability, such as education, health, infrastructure, and renewable energy, while ensuring the optimal use of available financial resources.Constitutional and legal frameworks play a pivotal role in determining the mechanisms of public spending and directing it to achieve sustainable development goals, as environmental, economic, and social legislation contributes to establishing legal foundations that enhance sustainability and protect natural resources. The role of public authorities, especially the legislative and executive authorities, is to set financial policies and take appropriate measures to ensure the fair and effective use of public spending in a way that serves the interests of society as a whole.Investing in vital sectors is a key factor in achieving sustainable development, as government spending on education and health contributes to improving human capital, which enhances productivity and achieves long-term economic development. Directing resources towards environmental projects, such as clean energy and natural resource management, helps achieve a balance between economic growth and environmental conservation, ensuring the sustainability of resources for future generationsKeywords:(Government expenditure , Sustainable development , Social justice, Renewable energy , Human capital)

مقدمة:

يعد الإنفاق العام من الأدوات الاقتصادية الأساسية التي تعتمد عليها الحكومات لتحقيق التنمية المستدامة، إذ يؤثر بشكل مباشر على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويستخدم هذا الإنفاق لتمويل المشاريع التنموية مثل تطوير البنية التحتية وتحسين خدمات الصحة والتعليم وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، فضلاً عن دعمه للمبادرات البيئية التي تهدف إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل التلوث.

وبالتالي، فإن كفاءة توجيه الإنفاق العام تلعب دورًا محوريًا في تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والاستدامة البيئية. ومع تزايد التحديات المالية والاقتصادية التي تواجه العديد من الدول، أصبحت هناك حاجة ملحة لإعادة تقييم سياسات الإنفاق العام لضمان استدامته وتحقيق أقصى فائدة منه فالتوزيع العادل للموارد وتحقيق الكفاءة في إدارة المال العام وتعزيز آليات الشفافية والمساءلة كلها عوامل أساسية لضمان تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل. في هذا السياق، تسعى الدول إلى تبني استراتيجيات مالية أكثر كفاءة، من خلال إعادة توجيه الإنفاق العام نحو القطاعات ذات الأثر التنموي الأكبر، وتعزيز الاستثمارات في رأس المال البشري، وتحقيق تكامل بين السياسات المالية والاقتصادية لضمان استدامة الموارد وتحقيق رفاهية المجتمع ومن هنا، فإن دراسة تأثير الإنفاق العام على التنمية المستدامة تعد ضرورية لفهم آليات تحقيق التنمية المتوازنة والشاملة، والتغلب على التحديات التي قد تعيق تحقيقها.

مشكلة البحث.

يمثل الإنفاق العام أداة رئيسية تستخدمها الحكومات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعد عاملاً حاسماً في دفع عجلة النمو وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومع ذلك فإن العلاقة بين حجم الإنفاق العام وجودته من جهة، وتأثيره الفعلي على تحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى، لا تزال تثير تساؤلات عديدة على المستويين الأكاديمي والعملي.رغم أن الزيادة في الإنفاق العام تهدف عادة إلى تحسين الخدمات العامة والبنية التحتية وتقليل الفجوات الاجتماعية، إلا أن العديد من الدول تواجه تحديات تتعلق بضعف كفاءة توزيع هذا الإنفاق وسوء استهدافه، وعدم مواءمته مع احتياجات التنمية المستدامة هذا الواقع يثير تساؤلات جوهرية حول مدى فاعلية الإنفاق العام في تحقيق استدامة بيئية، وعدالة اجتماعية، ونمو اقتصادي متوازن. في سياق السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة في أجندة ٢٠٣٠، يصبح من الضروري تقييم الأثر الفعلي للإنفاق العام على التنمية المستدامة بجميع أبعادها، بما في ذلك القضاء على الفقر، تحسين جودة التعليم، تعزيز الصحة العامة، حماية البيئة، وتحقيق المساواة. ومن هنا، تبرز مشكلة البحث المتمثلة في غياب تقييم شامل وفعّال لأثر الإنفاق العام على التنمية المستدامة، مما يجعل من الصعب التحقق من كفاءة هذا الإنفاق ودوره في تحقيق الأهداف المأمولة.

أهداف البحث.

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

١. تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والتنمية المستدامة

٢. تقديم توصيات لتحسين سياسات الإنفاق العام.

المبحث الأول: الأساس الدستوري والقانوني للتنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة التي تحظى باهتمام كبير في الدول المعاصرة، حيث تهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، وحماية البيئة لضمان تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بحقوق الأجيال القادمة. وفي العراق، يستند تحقيق التنمية المستدامة إلى مجموعة من الأسس الدستورية والقانونية التي تحدد الإطار العام للسياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يتماشى مع التزامات الدولة الوطنية والدولية.يتضمن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ العديد من النصوص التي تدعم التنمية المستدامة، حيث أكد على أهمية حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة وضمان حقوق الأفراد في حياة كريمة وتعليم جيد ورعاية صحية مناسبة كما ألزمت القوانين والتشريعات العراقية الجهات الحكومية بوضع خطط تنموية تواكب التطورات العالمية في مجالات الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة والحفاظ على الموارد البيئية.

المطلب الأول: الأساس الدستوري للتنمية المستدامة

يعد الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ الإطار القانوني الأعلى الذي يوجه سياسات الدولة نحو تحقيق التنمية المستدامة فقد تضمن الدستور عدة مواد تؤكد على التزام الدولة بحماية البيئة وضمان الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، بما يضمن حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية فقد نصت المادة (٣٣) من الدستور على أن "لكل فرد حق العيش في ظروف بيئية سليمة"، وتلزم الدولة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية البيئة والتنوع البيولوجي(المادة ٣٣ من الدستور العراقي، ٢٠٠٥) بالإضافة إلى ذلك، تشير المادة (١١٢) إلى إدارة النفط والغاز باعتبارهما من الموارد الاستراتيجية وتلزم الحكومة الاتحادية بالتعاون مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة لوضع السياسات اللازمة لتطوير هذه الموارد بما يضمن تحقيق أعلى منفعة للشعب العراقي مع مراعاة المتطلبات البيئية والتنموية.

الفرع الأول: النصوص الدستورية المتعلقة بالتنمية المستدامة

يعد الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ المرجعية القانونية العليا التي تستند إليها سياسات الدولة في تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها البيئية والاجتماعية والاقتصادية ويتجلى اهتمام المشرع العراقي بهذا المفهوم من خلال النصوص الدستورية التي تلزم الدولة بحماية البيئة وضمان العدالة الاجتماعية وتحقيق تنمية اقتصادية قائمة على الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية بما يحقق التوازن بين متطلبات الأجيال الحالية وحقوق الأجيال القادمة.

أولًا: الأساس الدستوري لحماية البيئة تعد المادة (٣٣) من الدستور العراقي من أهم النصوص التي تؤكد على الالتزام بحماية البيئة والتنمية المستدامة، حيث تنص على أن: "لكل فردٍ الحقُ في العيش في ظروفٍ بيئية سليمة. وتلتزم الدولة بحماية البيئة والتنوع الإحيائي والحفاظ عليهما." (المادة ٣٣ من الدستور العراقي، ٢٠٠٥)ويعكس هذا النص التزام الدولة بتوفير بيئة آمنة وصحية وهو ما ينسجم مع الأهداف العالمية للتنمية المستدامة التي تؤكد على ضرورة تضمين الأبعاد البيئية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، كما أن هذا النص يضع أساساً قانونياً يمكن الاستناد إليه في وضع التشريعات البيئية والتنموية التي تنظم استغلال الموارد الطبيعية وتحد من التلوث البيئي.

ثانيًا: الأساس الدستوري للتنمية الاجتماعية تظهر البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في عدة مواد دستورية، أبرزها المادة (٣٠) التي تنص على أن الدولة تكفل الضمان الاجتماعي والصحي للعراقيين، وتوفير متطلبات العيش الكريم لهم، حيث تضمنت المادة (٣٠): "أولاً:- تكفل الدولة للفرد وللأسرة . وبخاصة الطفل والمرأة . الضمان الاجتماعي والصحي، والمقومات الأساسية للعيش في حياةٍ حرةٍ كريمة، تؤمن لهم الدخل المناسب، والسكن الملائم.

ثانياً:- تكفل الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعراقيين في حال الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل أو التشرد أو اليتم أو البطالة، وتعمل على وقايتهم من الجهل والخوف والفاقة، وتوفر لهم السكن والمناهج الخاصة لتأهيلهم والعناية بهم، وينظم ذلك بقانون"(المادة ٣٠ من الدستور العراقي، ٢٠٠٥) .ويتضح من هذا النص أن الدستور العراقي يلزم الدولة بتوفير الحد الأدنى من متطلبات الرفاه الاجتماعي وهو ما يشمل الرعاية الصحية والتعليم وضمان العيش الكريم وتعتبر هذه الالتزامات الدستورية من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة حيث إن الاستثمار في رأس المال البشري يعزز من الإنتاجية ويساهم في تحقيق الاستقرار المجتمعي.

ثالثًا: الأساس الدستوري للتنمية الاقتصادية أما فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، فتشير المادة (١١٢) من الدستور إلى إدارة الموارد النفطية والغازية وتنص على أن: "تقوم الحكومة الاتحادية بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة، على أن توزع وارداتها بعدالة، وبما يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد." (المادة ١١٢ من الدستور العراقي، ٢٠٠٥) ويبرز هذا النص مبدأ العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية، وهو أمر ضروري لضمان تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة بين مختلف المناطق كما يعكس الالتزام بتنظيم إدارة الموارد الطبيعية لتحقيق الاستدامة الاقتصادية على المدى الطويل ومنع الهدر والفساد في استغلال هذه الثروات.

رابعاً: التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة تظهر النصوص الدستورية السابقة أن التنمية المستدامة في العراق ليست مجرد توجه سياسي، بل هي التزام دستوري يتطلب تفعيل التشريعات والسياسات التنفيذية لضمان تحقيق أهدافها ومع ذلك، فإن التحديات المرتبطة بتطبيق هذه النصوص تتطلب إجراءات إضافية لتعزيز الرقابة على تنفيذ القوانين البيئية وتطوير أنظمة الحماية الاجتماعية وتعزيز الاستثمارات المستدامة في القطاعات الاقتصادية المنتجة.ويعد الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ إطاراً شاملاً يدعم التنمية المستدامة من خلال نصوص قانونية تلزم الدولة بحماية البيئة وضمان العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة ومع ذلك، فإن تحقيق التنمية المستدامة في العراق يظل مشروطًا بتفعيل هذه النصوص الدستورية عبر سياسات فعالة، وآليات رقابية تضمن التنفيذ العادل وتجاوز العقبات الإدارية والتشريعية التي قد تعيق تحقيق الأهداف المرسومة في الدستور (أحمد، ٢٠٢٣، ص ١٧٥)**الفرع الثاني: دور السلطات العامة في تنفيذ مبادئ التنمية المستدامة**يعد تحقيق مبادئ التنمية المستدامة في العراق مسؤولية مشتركة بين السلطات العامة، حيث تلعب السلطتان التشريعية والتنفيذية دورًا حيويًا في تطبيق الأهداف الدستورية المرتبطة بالتنمية المستدامة.يتطلب تحقيق التنمية المستدامة تعاوناً وثيقاً وتنسيقًا فعالًا بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. فالسلطة التشريعية تسن القوانين التي تضع الإطار القانوني لتحقيق التنمية المستدامة، بينما تتولى السلطة التنفيذية تطبيق هذه القوانين على أرض الواقع هذا التكامل يضمن تحقيق الأهداف الدستورية للتنمية المستدامة، ويعزز من فعالية السياسات والبرامج التنموية في العراق.**دور السلطة التشريعية:**تتمثل مهام السلطة التشريعية في سن القوانين والتشريعات التي تدعم تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ويشمل ذلك تشريع قوانين تشجع على الاستثمار المستدام، وتفعيل قوانين العمل التي تضمن حقوق العاملين في مختلف القطاعات بالإضافة إلى وضع تشريعات تحمي البيئة وتضمن الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية من خلال هذه التشريعات، تسهم السلطة التشريعية في تعزيز البنية التحتية

وتطوير القطاعات الحيوية كالزراعة والصناعة، مما يدعم الابتكار وريادة الأعمال(كريم، ٢٠٢٤، ص ٢٩)**دور السلطة التنفيذية**:تتولى السلطة التنفيذية مسؤولية تنفيذ السياسات العامة والإشراف على تطبيق القوانين والتشريعات الصادرة عن السلطة التشريعية ويشمل ذلك وضع الخطط والبرامج التنفيذية التي تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثل تطوير استراتيجيات لحماية البيئة وتعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق النمو الاقتصادي المتوازن، كما تقوم السلطة التنفيذية بمتابعة تنفيذ المشاريع التنموية وضمان تحقيقها للأهداف المرجوة، بالإضافة إلى التنسيق مع الجهات المعنية لضمان تكامل الجهود المبذولة في هذا المجال(الخالد، ٢٠١٦، ص ٥١-١٠٤).

المطلب الثاني: الأساس القانوني للتنمية المستدامة

تعد القوانين والتشريعات الوطنية أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في العراق، حيث تضع هذه القوانين الإطار القانوني الذي ينظم استغلال الموارد الطبيعية ويضمن التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة ويعزز العدالة الاجتماعية ويشمل الأساس القانوني للتنمية المستدامة مجموعة من القوانين التي تنظم مختلف القطاعات، تساهم هذه القوانين في تحقيق التنمية المستدامة من خلال وضع الضوابط التي تضمن الاستخدام الرشيد للموارد وتعزيز سياسات الحد من التلوث البيئي وتحفيز الاستثمار المسؤول بيئيًا واجتماعيًا كما تتكامل هذه القوانين مع الاستراتيجيات والخطط التنموية الوطنية، مثل "الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة في العراق" و"رؤية العراق ٢٠٣٠"، لضمان تحقيق الأهداف التنموية المتوافقة مع الأجندة العالمية للتنمية المستدامة.

الفرع الأول: القوانين البيئية والتنمية المستدامةتلعب القوانين البيئية في العراق دورًا محوريًا في حماية الموارد الطبيعية، وتقليل معدلات التلوث، وتعزيز التنمية المستدامة فبفضل هذه القوانين يتم تنظيم استغلال الموارد البيئية وتحقيق توازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات الحفاظ على البيئة وتعد التشريعات البيئية أداة رئيسية لضمان الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، وحماية التنوع البيولوجي، وتحقيق التنمية المتوازنة التي تأخذ في الاعتبار حقوق الأجيال القادمة(قسم محمد، ٢٠٢١، ص ١٨١).

- قانون حماية وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩يعد هذا القانون الإطار التشريعي الأساسي لحماية البيئة في العراق، حيث يهدف إلى إزالة ومعالجة الأضرار البيئية وتعزيز الاستدامة البيئية عبر سياسات ملزمة لجميع القطاعات الاقتصادية والصناعية والزراعية كما يحدد القانون مسؤوليات الجهات المعنية في مكافحة التلوث وإدارة النفايات وحماية الهواء والمياه والتربة من التدهور وتشرف وزارة البيئة العراقية على تنفيذ هذا القانون بالتنسيق مع المؤسسات الحكومية والمنظمات البيئية.
- قانون المياه رقم ٢٠١ لسنة ٢٠١٨يركز هذا القانون على الإدارة المستدامة للموارد المائية في العراق، خاصة في ظل التحديات التي تواجه البلاد مثل ندرة المياه والتغيرات المناخية يهدف القانون إلى ضمان التوزيع العادل للمياه بين مختلف القطاعات وتعزيز السياسات التي تقلل من الهدر وتحسن كفاءة استهلاك المياه في الزراعة والصناعة والاستخدامات الحضرية كما ينظم القانون الحماية القانونية للمياه الجوفية والسطحية ويضع معايير لجودة المياه المستخدمة في مختلف الأغراض (قانون المياه رقم ٢٠١، ٢٠١٨).
- قانون إدارة النفايات رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٨يشمل هذا القانون تنظيم إدارة النفايات من خلال تقليل إنتاجها وتشجيع إعادة التدوير والتخلص منها بطريقة آمنة بيئيًا وصحيًا ويحدد آليات لمراقبة عمليات جمع وفرز ونقل ومعالجة النفايات، ويشجع استخدام تقنيات صديقة للبيئة في التعامل مع النفايات الصناعية والطبية والمنزلية (قانون إدارة النفايات رقم ٣٧، ٢٠٠٨).
- قانون الغابات رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٩يهدف هذا القانون إلى حماية الغابات والمناطق الطبيعية في العراق ويضع ضوابط على عمليات القطع الجائر للأشجار ويعزز جهود التشجير وإعادة تأهيل المناطق المتضررة بيئياً كما يتضمن القانون عقوبات على الأنشطة التي تؤدي إلى تدهور الغطاء النباتي والتنوع الإحيائي (قانون الغابات رقم ٣٠، ٢٠٠٩).إلى جانب هذه القوانين، تبذل الحكومة العراقية جهودًا كبيرة لتعزيز التنمية المستدامة من خلال تنفيذ استراتيجيات وخطط وطنية بالتعاون مع المنظمات الدولية. ومن أبرزها:
- الاستراتيجية الوطنية لحماية وتحسين البيئة في العراق (٢٠٢٤-٢٠٣٠):تمثل هذه الاستراتيجية خارطة طريق لتحقيق الاستدامة البيئية في العراق، حيث تتضمن سياسات للحد من التلوث وتعزيز الطاقة المتجددة وتطوير الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وقد تم تطويرها بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID).
- خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر (٢٠٢١-٢٠٣٠):تهدف إلى استعادة الأراضي المتدهورة، ومكافحة زحف الرمال وزيادة المساحات الخضراء، وتطوير سياسات زراعية تحافظ على الموارد الطبيعية (حسن، ٢٠٢٣، ص ٤).

الفرع الثاني: القوانين الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة

ان للقوانين الاقتصادية والاجتماعية في العراق دورًا حيويًا في دعم التنمية المستدامة من خلال تنظيم الأنشطة الاقتصادية وتعزيز العدالة الاجتماعية حيث تسهم هذه التشريعات في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية، مع مراعاة تحسين جودة الحياة للمواطنين.

القوانين الاقتصادية:يعتبر قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته من أبرز التشريعات التي تهدف إلى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يعزز التنمية الاقتصادية ويوفر فرص عمل جديدة حيث يقدم القانون حوافز وإعفاءات ضريبية للمستثمرين بالإضافة إلى تسهيل إجراءات تأسيس المشاريع مما يدعم التنمية المستدامة من خلال تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط (قانون الاستثمار رقم ١٣، ٢٠٠٦).بالإضافة إلى ذلك، يسعى قانون الإدارة المالية رقم ٦ لسنة ٢٠١٩ إلى تحقيق الاستدامة المالية من خلال تنظيم إدارة الأموال العامة، وتعزيز الشفافية والمساءلة في الإنفاق الحكومي، مما يضمن توجيه الموارد المالية نحو مشاريع تنموية مستدامة (قانون الإدارة المالية رقم ٦، ٢٠١٩).

القوانين الاجتماعية:في الجانب الاجتماعي، يهدف قانون الحماية الاجتماعية رقم ١١ لسنة ٢٠١٤ إلى تقديم الدعم للفئات الهشة في المجتمع من خلال توفير شبكات أمان اجتماعي تضمن لهم حياة كريمة حيث يسهم هذا القانون في تقليل الفقر وتحسين مستوى المعيشة مما يعزز الاستقرار الاجتماعي ويدعم أهداف التنمية المستدامة(قانون الحماية الاجتماعية رقم ١١، ٢٠١٤)كما يركز قانون العمل رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥ على تنظيم العلاقة بين العمال وأصحاب العمل، ويضمن حقوق العمال في بيئة عمل آمنة وعادلة. يدعم هذا القانون التنمية المستدامة من خلال تعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين ظروف العمل، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين جودة الحياة(قانون العمل رقم ٣٧، ٢٠١٥).

المبحث الثاني: تأثير الإنفاق العام على التنمية المستدامة

ان الإنفاق العام يعد أحد الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الحكومات لتحقيق التنمية المستدامة، إذ يؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي وحماية البيئة في العراق، يتمتع الإنفاق العام بأهمية خاصة نظراً لاعتماد الاقتصاد بشكل كبير على العوائد النفطية ما يجعله المحرك الأساسي للإنفاق الحكومي على البنية التحتية والخدمات العامة، والتنمية البشرية.توَجه مخصصات الإنفاق العام في العراق نحو قطاعات حيوية مثل التعليم، والصحة، والطاقة، والزراعة، ولكن التحديات المرتبطة بسوء الإدارة، والفساد، وضعف التخطيط الاستراتيجي تعيق تحقيق الأهداف المرجوة من هذا الإنفاق. كما أن غياب سياسات مالية مستدامة قد يؤدي إلى تباطؤ التنمية الاقتصادية وزيادة الأعباء المالية على الدولة(الغريري، ٢٠١٨، ص ٣١٥).

المطلب الأول: تأثير الإنفاق العام على التنمية الاقتصادية

يعد الإنفاق العام أداة رئيسية في السياسة المالية للدولة حيث يؤثر بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية وتحفيز الإنتاج وتحسين مستويات المعيشة. في الاقتصادات النامية مثل العراق يلعب الإنفاق الحكومي دورًا حاسمًا في دعم التنمية الاقتصادية نظرًا لاعتماد الاقتصاد بشكل كبير على القطاع العام والإيرادات النفطية حيث يوجه الإنفاق العام نحو قطاعات حيوية مثل البنية التحتية والصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية مما يسهم في تعزيز الإنتاجية وتحقيق معدلات نمو مستدامة ومع ذلك، فإن كفاءة هذا الإنفاق ومدى تأثيره الإيجابي يعتمدان على سياسات التوزيع، والحوكمة المالية، ومدى شفافية إدارة الموارد العامة وفي العراق، تواجه السياسة المالية تحديات عدة مثل التقلبات في أسعار النفط وضعف التنويع الاقتصادي وسوء الإدارة المالية مما قد يعيق تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. لذا، فإن تحسين كفاءة الإنفاق العام وتوجيهه نحو القطاعات الإنتاجية وتعزيز الإصلاحات الاقتصادية يعد ضرورة ملحة لضمان تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة تسهم في رفع مستوى الدخل القومي وتحقيق الاستقرار المالي(الحسيني، ٢٠٢٤، ص ٤٢).

الفرع الأول: دور الإنفاق العام في تعزيز النمو الاقتصادييعد الإنفاق العام من الأدوات الأساسية التي تستخدمها الحكومات لتعزيز النمو الاقتصادي، حيث يسهم في تمويل المشاريع التنموية ودعم الاقتصاد الوطني من خلال توجيه الموارد المالية نحو القطاعات الحيوية مثل البنية التحتية، والتعليم، والصحة، يمكن للحكومات تحسين بيئة الأعمال، وزيادة الإنتاجية، ورفع مستوى معيشة المواطنين.في العراق، تلعب السياسة المالية دورًا محوريًا في تمويل المشاريع التنموية، حيث تعتمد الحكومة بشكل رئيس على الإيرادات النفطية لتمويل نفقاتها الاستثمارية والتشغيلية حيث أن توجيه الإنفاق العام نحو المشاريع الإنتاجية، بدلاً من الاقتصار على الإنفاق الجاري، يمكن أن يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي. ومع ذلك، فإن فعالية هذا الإنفاق تعتمد على عدة عوامل، من بينها مستوى التخطيط المالي، ودرجة الشفافية والحوكمة في تنفيذ المشاريع، فضلًا عن قدرة المؤسسات الحكومية على إدارة الموارد بكفاءة(العاني، ٢٠٢٢، ص ٢٥). ومع ذلك، فإن فعالية الإنفاق العام تعتمد على مدى كفاءته في تحقيق الأهداف الاقتصادية. فالإنفاق غير المخطط أو الموجه نحو القطاعات غير المنتجة يمكن أن

يؤدي إلى تضخم مالي وعجز في الموازنة، مما يؤثر سلبًا على الاستقرار الاقتصادي. لذلك، فإن توجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية، وتعزيز الشفافية والحوكمة المالية، يعتبر أمرًا بالغ الأهمية لضمان تحقيق النمو المستدام.

الفرع الثاني: توزيع الإنفاق العام لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعيةيعتبر توزيع الإنفاق العام بطريقة عادلة وفعالة من أهم الأدوات التي تعتمدها الحكومات لتحقيق التنمية المتوازنة وتقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين فئات المجتمع حيث يساهم التوزيع العادل للإنفاق الحكومي في تعزيز النمو الشامل وتحقيق العدالة في الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة وتقليل معدلات الفقر والتفاوت الاجتماعي(العدَّاي، بدون تاريخ، ص ٧)في العراق، يشكل الإنفاق العام أداة حاسمة في تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية خاصة في ظل التفاوت الكبير في مستويات التنمية بين المحافظات حيث تواجه بعض المناطق نقصاً حادًا في الخدمات الأساسية مقارنة بمناطق أخرى ويعد التوزيع العادل للموارد والاستثمارات الحكومية ضرورة لضمان استفادة جميع شرائح المجتمع من برامج التنمية كما أن تعزيز الحوكمة المالية والشفافية في إدارة الموارد يسهمان في الحد من الهدر المالي وضمان وصول الخدمات إلى الفئات الأكثر احتياجًا.من الناحية العملية، يمكن تحقيق توزيع أكثر عدالة للإنفاق العام من خلال وضع سياسات مالية تستهدف الفئات المهمشة مثل تخصيص جزء أكبر من الموازنة العامة للبرامج الاجتماعية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحسين الخدمات في المناطق النائية فضلًا عن تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية لتحفيز التنمية الاقتصادية في مختلف الأقاليم كما أن تطبيق برامج دعم نقدي مباشر للفئات الأقل دخلًا والاستثمار في رأس المال البشري عبر تحسين جودة التعليم والرعاية الصحية، يُعدان من الاستراتيجيات الفعالة لتقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية(أسعد، ٢٠٢٣، ص ٣٣).

المطلب الثاني: تأثير الإنفاق العام على التنمية البيئية والاجتماعية

يعد الإنفاق العام أداة حيوية لتحقيق التنمية البيئية والاجتماعية المستدامة فعلى الصعيد البيئي، يمكن أن يسهم توجيه الموارد المالية نحو مشاريع البنية التحتية الخضراء، مثل تطوير مصادر الطاقة المتجددة وتعزيز كفاءة استخدام الموارد، في تحسين جودة البيئة وتقليل التلوث. أما من الناحية الاجتماعية، فإن الاستثمار في قطاعات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية يعزز من رأس المال البشري، ويحسن مستوى المعيشة ويقلص الفجوات الاجتماعية حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي على هذه القطاعات تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية(الحمامي، ٢٠٢١، ص ٣٣٠).

الفرع الأول: الإنفاق العام ودعم المشاريع البيئيةيعد الإنفاق العام أداة حاسمة في دعم المشاريع البيئية وتعزيز التحول نحو الطاقة المتجددة، حيث يساهم في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية ومع تصاعد التحديات البيئية العالمية أصبح لزاماً على الحكومات توجيه مواردها المالية نحو حماية البيئة، وتقليل الانبعاثات الكربونية والحد من استهلاك الموارد الطبيعية غير المتجددة وهو ما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة.في العراق، يواجه القطاع البيئي تحديات كبيرة نتيجة للتدهور البيئي الناتج عن الحروب، والتلوث واستنزاف الموارد الطبيعية حيث إن تعزيز التنمية المستدامة في هذا السياق يتطلب توجيه الإنفاق العام نحو المشاريع البيئية التي تساهم في الحفاظ على البيئة وتحقيق الاستدامة ولتحقيق هذا الهدف أصبح من الضروري أن تتخذ الحكومة خطوات استراتيجية في تخصيص مواردها المالية لدعم القطاعات البيئية مع التركيز على الاستثمار في الطاقة المتجددة والحفاظ على الموارد الطبيعية.

دور الإنفاق العام في دعم الحفاظ على البيئة

يعد الإنفاق العام أداة هامة في تحقيق أهداف الحفاظ على البيئة في العراق. يمكن تخصيص جزء كبير من الميزانية الوطنية لمشاريع تهدف إلى(الاستراتيجية الوطنية للبيئة، ٢٠٢٤-٢٠٣٠):

-حماية البيئة الطبيعية:من خلال تمويل مشاريع إعادة التشجير، وتنظيف الأنهار والبحيرات، وحماية الأنظمة البيئية المحلية. هذه الإجراءات تساهم في تحسين جودة الهواء والتربة والمياه.

-تحسين إدارة النفايات:تدعم الحكومة من خلال الإنفاق العام مشاريع إعادة التدوير وإدارة المخلفات بطريقة تساهم في تقليل تلوث البيئة وتحسين الصحة العامة.

-حماية التنوع البيولوجي:تخصيص الأموال لحماية المحميات الطبيعية والأنواع المهددة بالانقراض، مما يساعد على الحفاظ على التنوع البيولوجي في البلاد.

دور الإنفاق العام في دعم الطاقة المتجددةيمثل التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة جزءًا أساسيًا من استراتيجية الحكومة العراقية لتعزيز الاستدامة البيئية. ولتحقيق ذلك، يتم استخدام الإنفاق العام في المجالات التالية:

-تمويل مشاريع الطاقة الشمسية:يعتبر العراق من البلدان التي تتمتع بإشعاع شمسي ممتاز، وبالتالي فإن الحكومة يمكنها استخدام الإنفاق العام في تطوير مشاريع الطاقة الشمسية على نطاق واسع. وتشمل هذه المشاريع إنشاء محطات شمسية لتوليد الكهرباء في مختلف أنحاء البلاد.

-استثمار في طاقة الرياح:يعمل العراق على استكشاف إمكانية استخدام الرياح كمصدر للطاقة المتجددة في بعض المناطق التي تشهد رياحًا قوية. هذه الاستثمارات تقلل الاعتماد على الطاقة التقليدية وتساعد في تحسين استدامة الطاقة.

-تحفيز الشركات الخاصة:من خلال دعم الحكومة للقطاع الخاص بتقديم حوافز مالية واستثمارية، يتم تشجيع الشركات المحلية والدولية على إقامة مشاريع في مجالات الطاقة النظيفة(النصيف، ٢٠٢٣، ص ٢٥) .

-استراتيجية الحكومة العراقية في دعم المشاريع البيئيةتسعى الحكومة العراقية إلى تحسين البيئة من خلال عدد من السياسات التي تتضمن زيادة الإنفاق على مشاريع الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى وضع برامج بيئية وطنية. ففي عام ٢٠٢٤، أطلقت الحكومة الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة (٢٠٢٤-٢٠٣٠) بالتعاون مع الأمم المتحدة. تهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز التعاون الدولي والمحلي في مشاريع الحفاظ على البيئة والطاقة المتجددة.إن الإنفاق العام في العراق يشكل أداة أساسية لدعم المشاريع البيئية والطاقة المتجددة. ومن خلال تخصيص الموارد المالية بشكل صحيح، يمكن أن تسهم الحكومة في تحقيق تنمية بيئية مستدامة، تقلل من التلوث وتساعد في الحفاظ على الموارد الطبيعية. إن التركيز على تعزيز الطاقة المتجددة سيساهم أيضًا في تحسين الأمن الطاقوي والحد من تأثيرات تغير المناخ، مما يعزز التنمية المستدامة في البلاد.

الفرع الثاني: الإنفاق العام في تعزيز التنمية البشرية

يعد الإنفاق العام على قطاعي التعليم والصحة من الركائز الأساسية لتعزيز التنمية البشرية وتحقيق التنمية المستدامة في العراق فالاستثمار في هذين القطاعين يسهم في بناء رأس مال بشري قادر على دفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي، ويعزز من قدرات الأفراد على المشاركة الفعّالة في مختلف مجالات الحياة.**الاستثمار في التعليم:**يعتبر التعليم من العوامل الأساسية التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، إذ يمكن الأفراد من اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة للمشاركة الفاعلة في سوق العمل وتعزيز الابتكار والإنتاجية. في العراق، يواجه قطاع التعليم تحديات عدة، من بينها قلة الموارد المالية وضعف البنية التحتية وانخفاض معدلات الالتحاق في بعض المراحل الدراسية، مما يعيق تحقيق الأهداف التنموية.ان التعليم من أهم المجالات التي تستقطب الإنفاق الحكومي بهدف تحسين مؤشرات رأس المال البشري فقد أظهرت دراسة تحليلية للفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٢٠ أن هناك دوراً إيجابياً للإنفاق العام على التعليم في تحسين مؤشرات رأس المال البشري التعليمية، مثل معدل الإلمام بالقراءة والكتابة ومعدل التمدرس ومع ذلك، كان هذا الأثر أقل من المستوى المطلوب، مما يشير إلى الحاجة لزيادة الاستثمار وتحسين كفاءة الإنفاق في هذا القطاع(الزهيري ومراد، ٢٠٢٣، ص ٦٩٠) كما أشارت إحدى الدراسات التي تناولت تحليل الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم في العراق خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٩ إلى الدور المهم لهذا الإنفاق في تحسين جودة التعليم وزيادة معدلات الالتحاق بالمؤسسات التعليمية كما أكدت الدراسة على ضرورة زيادة التخصيصات المالية لقطاع التعليم بهدف تحقيق الأهداف المستقبلية وتعزيز التنمية التعليمية في مختلف الجوانب(الدليمي، ٢٠٢١، ص ٥٥) **الاستثمار في الصحة:**يعد الإنفاق على الصحة أحد المؤشرات المهمة على التزام الدولة بتحقيق التنمية المستدامة، حيث يؤدي إلى تحسين جودة الحياة، وزيادة متوسط العمر المتوقع، وتعزيز قدرة الأفراد على العمل والإنتاج. حيث أن زيادة الاستثمار في الخدمات الصحية يسهم في تقليل معدلات الوفيات والأمراض المزمنة، مما ينعكس إيجابياً على الأداء الاقتصادي والاجتماعي للبلاد .ان الإنفاق على القطاع الصحي استثماراً مباشراً في رأس المال البشري، حيث يسهم في تحسين الصحة العامة وزيادة متوسط العمر المتوقع، مما ينعكس إيجابًا على الإنتاجية والنمو الاقتصادي. وقد أظهرت دراسة تحليلية للفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٣ أن هناك علاقة إيجابية بين الإنفاق الحكومي على التعليم العالي والتنمية البشرية في العراق، مما يشير إلى أهمية الاستثمار في كلا القطاعين لتحقيق التنمية المستدامة(المحمود، ٢٠١٨، ص ٣٤) . على الرغم من الدور المحوري للاستثمار في التعليم والصحة، فإن العراق يواجه تحديات متعددة تعيق تحقيق التنمية المستدامة، من بينها التقلبات الاقتصادية، وضعف سياسات التخطيط طويلة الأمد، وعدم كفاءة إدارة الموارد ولمعالجة هذه التحديات، ينبغي على الحكومة العراقية تبني سياسات مالية مستدامة تهدف إلى:

١-زيادة الإنفاق على التعليم والصحة بما يتناسب مع التوصيات الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢-تحسين كفاءة الإنفاق العام من خلال توجيه الموارد نحو القطاعات الأكثر احتياجًا.

٣-تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية لزيادة الاستثمار في المشاريع التنموية.

٤-إصلاح السياسات التعليمية والصحية لضمان جودة الخدمات المقدمة وزيادة فعاليتها.

الخاتمة:

يعتبر الإنفاق العام أداة رئيسية في تحقيق التنمية المستدامة، إذ يؤثر بشكل مباشر على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وقد خلص هذا البحث إلى أن فعالية الإنفاق العام في العراق تواجه تحديات عديدة، أبرزها غلبة النفقات التشغيلية على الاستثمارات التنموية وضعف التخطيط الاستراتيجي لتوجيه الموارد نحو تحقيق الاستدامة كما تبين أن الإطار القانوني والدستوري الحالي يحتاج إلى تعديلات تضمن إعادة هيكلة أولويات الإنفاق بما يعزز العدالة الاقتصادية والاجتماعية، ويدعم المشاريع البيئية، ويحفز النمو المستدام.

ومن أجل تحسين كفاءة الإنفاق العام، يوصى بإصلاح السياسات المالية لضمان تخصيص الموارد بشكل أكثر فاعلية نحو قطاعات التعليم، الصحة، والبنية التحتية، مع تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العامة، كما أن تحديث القوانين الاقتصادية والبيئية واعتماد سياسات مالية مرنة، سيكون لهما دور محوري في تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي والحفاظ على العدالة الاجتماعية والبيئية.

وختامًا، فإن توجيه الإنفاق العام نحو التنمية المستدامة يستلزم تبني رؤية استراتيجية متكاملة، مدعومة بإصلاحات تشريعية وإدارية، لضمان تحقيق تنمية متوازنة وشاملة تلبي احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية.

المصادر

اولا: الرسائل والأطاريح

١. أحمد عباس كريم، "دور السلطة التشريعية في تحقيق الهدف الاقتصادي للتنمية المستدامة"، جامعة المستقبل، ٢٠٢٤.

٢. شوان غازي رشيد أسعد، "دور الإنفاق العام في تحقيق العدالة الاجتماعية، دراسة مقارنة وتطبيقية على العراق"، كلية الحقوق، ٢٠٢٣.

ثانيا:. البحوث والمقالات المنشورة في المجلات

١. تغريد قسم محمد، "البيئة والتنمية المستدامة في العراق – الواقع – والآثار الاقتصادية"، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، ٢٠٢١.

٢. جعفر عبدالامير عزيز الحسيني، "تحليل أثر الانفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي- دراسة قياسية لحالة العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠٢١)"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الثانية والعشرون، العدد ٨٠، ٢٠٢٤.

٣. حميد خالد، "العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في ظل دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥"، المجلة العراقية للعلوم القانونية، ٢٠١٦، المجلد ٣١، العدد ١.

٤. زهراء عبدالله سعيد، "دور السياسة المالية في تحقيق التنمية المستدامة في العراق"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، ٢٠٢٣.

٥. علي أحمد درج الدليمي، "الإنفاق الحكومي ودوره في قطاع التعليم في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩): دراسة تحليلية"، مجلة تكريت، ٢٠٢١.

٦. قاسم عبد الستار عبد الرحمن العاني، "أثر الانفاق الاستثماري الحكومي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، ٢٠٢٢.

٧. محمد غازي نصيف، "دور موارد الطاقة المتجددة في دعم الموازنة العامة للدولة / الدول النامية مع إشارة إلى العراق"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، ٢٠٢٣.

٨. مازن علي احمد الزهيري، مراد فالح مراد، "الإنفاق العام على التعليم ودوره في تحسين مؤشرات رأس المال البشري التعليمية في العراق للمدة ٢٠٠٥-٢٠٢٠: دراسة تحليلية"، مجلة تكريت، ٢٠٢٣.

٩. منعم احمد خضير، "قياس أثر الإنفاق العام على التنمية المستدامة في العراق للمدة ٢٠٠٠-٢٠١٦ باستخدام نموذج ARDL"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت – كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠١٨.

١٠. نور شدهان عداي، "تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والنمو الاقتصادي في ضوء مرتكزات الإصلاح الاقتصادي بالعراق"، من دون ذكر سنة للنشر.

١١. هاني عبد المجيد الحمامي، "أثر الإنفاق العام على قطاعي التعليم والصحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلة العلوم البيئية، المجلد ٥٠، العدد ٥، الجزء الرابع، ٢٠٢١.

ثالثا: التقارير

١. الاستراتيجية الوطنية لحماية وتحسين البيئة في جمهورية العراق ٢٠٢٤-٢٠٣٠.

٢. مروج محمد حسن، "الفجوة بين ظاهرة التصحر والسياسات الحكومية"، مركز البيدر للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٣.

رابعا: القوانين والتشريعات

١. الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥.
٢. قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦.
٣. قانون إدارة النفايات رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٨.
٤. قانون الغابات رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٩.
٥. قانون الحماية الاجتماعية رقم ١١ لسنة ٢٠١٤.
٦. قانون العمل رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥.
٧. قانون المياه رقم ٢٠١ لسنة ٢٠١٨.
٨. قانون الإدارة المالية رقم ٦ لسنة ٢٠١٩.

References

I. Theses and Dissertations

1. Ahmed Abbas Karim, "The Role of the Legislative Authority in Achieving the Economic Goal of Sustainable Development," University of Al-Mustaqbal, 2024.
2. Shwan Ghazi Rashid Asaad, "The Role of Public Expenditure in Achieving Social Justice, A Comparative and Applied Study on Iraq," College of Law, 2023.

II. Research and Articles Published in Journals

1. Taghreed Qassim Mohammed, "Environment and Sustainable Development in Iraq – Reality – and Economic Effects," Journal of Economy and Sustainable Development, 2021.
2. Jaafar Abdulamir Aziz Al-Husseini, "Analyzing the Impact of Public Expenditure on GDP - An Econometric Study of Iraq for the Period (1980-2021)," Iraqi Journal of Economic Sciences, , No. 80, 2024.
3. Hameed Khalid, "The Relationship between the Legislative and Executive Authorities under the Constitution of the Republic of Iraq of 2005," Iraqi Journal of Legal Sciences, 2016, Volume 31, No. 1.
4. Zahraa Abdullah Saeed, "The Role of Fiscal Policy in Achieving Sustainable Development in Iraq," Iraqi Journal of Economic Sciences, 2023.
5. Ali Ahmed Daraj Al-Dulaimi, "Government Spending and Its Role in the Education Sector in Iraq for the Period (2004-2019): An Analytical Study," Tikrit Journal, 2021.
6. Qasim Abdul Sattar Abdul Rahman Al-Ani, "The Impact of Government Investment Expenditure on Economic Growth in Iraq for the Period 2004-2020," Tikrit Journal of Administrative and Economic 2022.
7. Mohammed Ghazi Naseef, "The Role of Renewable Energy Resources in Supporting the State's Public Budget / Developing Countries with Reference to Iraq," Iraqi Journal of Economic Sciences, 2023.
8. Mazen Ali Ahmed Al-Zuhairi, Murad Faleh Murad, "Public Spending on Education and Its Role in Improving Educational Human Capital Indicators in Iraq for the Period 2005-2020: An Analytical Study," 2023.
9. Munaem Ahmed Khudair, "Measuring the Impact of Public Expenditure on Sustainable Development in Iraq for the Period 2000-2016 Using the ARDL Model," Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, University of Tikrit - College of Administration and Economics, 2018.
10. Noor Shadhan Adai, "Analysis of the Relationship between the Public Budget and Economic Growth in Light of the Pillars of Economic Reform in Iraq," without a publication year mentioned.
11. Hani Abdul Majeed Al-Hamami, "The Impact of Public Expenditure on the Education and Health Sectors in Achieving Sustainable Development Goals," Faculty of Commerce, Ain Shams University, Journal of Environmental Sciences, Volume 50, No. 5, Part 4, 2021.

III. Reports

1. National Strategy for the Protection and Improvement of the Environment in the Republic of Iraq 2024-2030.
2. Murooj Mohammed Hassan, "The Gap between the Phenomenon of Desertification and Government Policies," Al-Beder Center for Studies and Planning, 2023.

IV. Laws and Legislation

1. Iraqi Constitution of 2005.
2. Investment Law No. 13 of 2006.
3. Waste Management Law No. 37 of 2008.
4. Forests Law No. 30 of 2009.
5. Social Protection Law No. 11 of 2014.
6. Labor Law No. 37 of 2015.
7. Water Law No. 201 of 2018.
8. Financial Management Law No. 6 of 2019.